

لا يثبت النكاح لانهما في الابد الوتصادقا كد مازن وشويم
لا يثبت النكاح ولو وقع التصديق في البيع بان ادعى الشرا
منه فانكرا لم تصادقا عليه يثبت البيع الا اذا وجد التقاض
ان البيع يتعقد بتعاقد دون النكاح قال صاحب جامع الفضولين
اقول قوله لم تصادقا على النكاح يدل على سبق النكاح فينبغي
ان يحكم بينهما بنكاح والماصل ان النكاح لا يتعقد بمجرد التصديق
بل سابق العقد بخلاف البيع قاضي خان ارعت على رجل ان
تزوجها فانكرا لم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وبرهن تقبل
بيئته بخلاف البيع لان النكاح لا يطل بمجورها ارعت على رجل
نكاحا فحقت المدة بينة ينفيها ولا ينسد النكاح
بمجروره فثبت ادعى نكاح امرأة بعد ان يتقول ان الذي اليد
فصلها المدعي عن الدعوى على مال يجمع ويكون خلتا لو كان
بلفظ البراة عن ادعى نكاحها وهي تنكره فصالحته على مال
ليترك دعواه جاز خلتا في جانبها على زعمه وبدلا للمال
لدفع الخصومة في جانبها ولو ادعت على فصالها على مال
لم يجز ادعى نكاحها فاختلعت هل يصح الخلع وهل لها ان
ترجع بما رفعت ما سمن ان الصلح خلع في زعمه الي اضره
يشتر الى جواز وقال بعضهم ينبغي ان لا يصح الخلع ان
النكاح لم يثبت فكيف يصح الخلع ولها ان ترجع بما رفعت
لاخره بغير حق بخلاف الصلح ان الصلح عن دعوى النكاح
يجوز خلافا لخلع فثبت ادعى نكاحها فانكرت وقد تزوجت
بأخر فاختلعت مع المدعي لا يحتاج زوجها الي تجديد العقد
ولا الي المدة عن المدعي ولم يصح هذا الخلع بس ادعى نكاحها
فانكرت فصالحها على ما ثبت على ان تنقض ذلك فاقترت
جاز اقرارها ولزم المال للم ادعى نكاحها فانكرت واقتر
ولها فصالحها على ما ثبت على ان تنقض النكاح صح فلعو

رجح

وجد بيئته على اصل النكاح الاول لا يرجع في الماشية لانها كزبارة
في المهر ولو ادعت على زوجها طلاقا على مال فانكر فصالحته
على مائة على ان يقر بالطلاق جاز ولو وجدت بيئته على
الطلاق الاول على مال فلها ان تسترد بدل الصلح قد برهن
على نكاحها ولم يظهر عدل الشهود صلح لها ان تزوج بأخر
فص في هذه الصورة لو قال المدعي كراهه وكبرارم هل يحل
لها التزوج لو اسهل القاضي المدعي ايا ما قاله تمنع تلك الايام
لا يحل لها ذلك بزانية تزوجت امرأة الغائب برجل فبرهن
التزوج الاول على انها اسراته ان ادعت الطلاق لا يضرها
القاضي فقط انكرت نكاحها برهن عليه لا تنقض لها وست
هذه المسئلة يخرج جواب كثير من المسائل دعوى المهر
ارعت مهر المثل ثم ادعت المسمى تقبل ان المسمى يتصور
بعد ثبوت مهر المثل في نكاح واحد بان سمي بعد النكاح بلا تسمية
ولو ادعت المسمى ثم مهر المثل لا يقبل لررغيره اختلف
الزوجان في المهر فلعو في اصله يجب مهر المثل ولو في قدره
فان قام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل يمينه اي ان
كان ساويا لما يدعيه الزوج او اقل منه فالقول بيمينه
وان كان ساويا لما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها
بيمينها واربها برهن تقبل سوا شهد مهر المثل له او لها
وان برهنها تقبل بيئته من لا يشهد له مهر المثل وان كانت
المثل بينهما مخالفا فان خلتا او برهنها قضى مهر المثل وان
برهن احدهما يقبل وان طلقت قبل الوطى حكم شفعة المثل
اي ان كانت شفعة المثل ساوية لنصف ما يدعي الرجل
او اقل منه فالقول له وان كانت ساوية لنصف ما تدعي
المرأة او اكثر منه فالقول لها وان برهن يقبل وان برهنها
فبيئتها ان شهد له وبيئته ان شهد لها وان كانت بينهما مخالفا
عين